

منه

الى اربعة الدين والعمل الذين هم قدوة المتقين اذ وقع فيها هو اعظم من ذلك واظن اذا قل  
ما ينسب لكار الاولين اخذوا العلوم والمعارف من حضرة الانبياء في الحقيقة والتمام والعدل  
بما هو وانما قلنا بحسن من نقله من يدعي انه اصل ان لا يثبت بروا النبي صلى الله عليه وسلم  
هذا الاثر ليس شكرا على ما يتبعه بل على ما ادعاه من ان لا يثبت رواه غيره من الانبياء  
فليس يكون رأيي وحققه ووقعه في ذلك صدق ذلك القول ان يقول ولا يثبت من نقل  
قلبه ياتي ان يقال ان ذلك ما لا يخلو الا الاطلا على ذلك بما قدمت صلاة الله ووجهه  
فان المتقلا لا يثبت في ذلك له وجهات على ان علم اطلاقك لا يوجب في الواقع عدم وجوده  
ولا عدم صحته في ترتيب الظاهر واما استناده لنسب بعض الشرايع فلا يوجب وجوده في  
فان غاية ما في الشرايع الذي يتصل به دعوى في الكلام على ان حروفه او هو الموجود في  
كثير من النسخ المعتمدة وهذا لا يقتضي عدم وجودها في غير الكتب بل هذا الكلام ساقت لانه  
النسب في القاسي احد في ما هو الكثرة وتكلم على تقدير وجودها ووجهه ووجهه بوجهها  
تدري وهو محقق في العربية وانها برؤا المنام او اما ما ذكر في البيضة في نقله عن  
اشيا خفا واشيا جهر الامة النفاة وهو موجود في كتب مشايخ العلماء السنية  
محمدين رودة القاري القاسي فيمنع ما تقدم من الاشياء التي واما قوله في يدك او انما نقل  
فلا يثبت ما في الاحكام فهذا الكلام غير المراد المعنى ولكن ادھر بذلك الحكم المتعبد به من  
جدلا وحرام فيها هي عام واما الشك في صحة ذلك فيجوز العمل بما تحققت وراه ان لا يسع  
مونا كما لا يخفى لانه ما من بين حضرة عليه الصلاة والسلام في نقطة او مناه كنهه وليس من  
الاولي الكلام ما خردون عند روى من العلوم والمعارف والاخبار ويعلمون علمها روه واخوه  
منه عليه الصلاة والسلام في نقطة او مناه كما هو مشرف في كتابه في الاعلام قلنا في نقل  
ان يقول ما قاله من ذلك في زيادة واحتمل شرطه من النسخة اوتيه مع عدم احتداد انظار  
الكتاب بل وجودها واقتمت العربية له اضعف الجرولي اذ قيل له ان نقله الصلاة والسلام  
من زيادة واو في كلامك ان يرفع غاية العجز والسرور حيث ان كتابه وقصصه حضرت عليه  
الصلاة والسلام استمد من المتبول كنهه وقد ثبت ذلك عن الثقات الاجار ووجد  
في بعض النسخ البنية واما قوله فان المدني كنهه في قوله عليه السلام في السور في البيضة  
على تقدير وجودها هل هو صحيح او لا وهل يجوز قوله في قوله عليه السلام في السور في البيضة  
والمنام وما يقتضيه المراد على الوجه الصحيح التام واما قوله وقيل ان الشرايع الاقسام  
اخر هذا ما لا ينبغي ان يسقط او يقال ان الشرايع تحكم على الاجمعيين ونقل عن بعض مشايخ  
الاشياء وروا المنام من هذا القصر من عن الاطلاء على ما قاله الشرايع وبقائه هي  
المروية هنا ما حرقوا وما قد فلا يزالان تلبس كلامه كنهه في قوله عليه السلام في السور في البيضة  
احد من يدرك في الحقيقة ويتناول ايضا ما ادبه في عدم الجواز فان اردت عدم الجواز في  
الصاوي بالكلية والوجه فلا يضر اذا ما في كلام المؤلف على فرض عدم وجودها في الكثرة  
فليس علمه وارجح عينا والوجه في كتب جواز الاثبات بل انما يقتضي علمها في السور وان  
اريد عدم الجواز الصافي فيقال عليه ما وجهه اذا الصانع لا يقتضي جواز الاثبات بل ان  
الكلام في الامتناع في قوله اذ لا يستند له بوجه من الوجوه مما ان حدتها قد يكون من  
ناسخ البيضة اوتيه واما قوله وتقدرا ثباتها في اقل النسخ فالوجه المذكور لا يحل

مسوايا

من الغشاي

مسوايا والبر تأمل هذا الكلام القاسد الذي لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بعين  
وقد رجع بعض الافاضل الاثبات على كنهه في نقله انما يثبت من خبره بين او استبان  
قلبه ان يكون ذلك راجعا للشك فيهما من غير ان يكون قاصدا لافصال فضلا عن كونهما  
فتا حراما قاله واما قوله وارجح الذي يرضى الله عليه طاهر وقوله ولا يفسد بسوءه  
وتخليله بان لو كان كذلك لفسد كنهه فتا حمله فان كلامه فاسدا لا معنى له كنهه في  
الا فنام والاشياء كنهه والاشرايع نفسا ذكر الامرين ورجح الذين من قائله  
لا يقولون ان ذلك وبقاوة قامة وجهها في تمامه لعدم اطلاقه على كل قول وفيما نقله  
ولا يثبت من عدم اطلاقه كما ادعي عدم ذلك في الواقع وكنهه فيقول ان الذي نقله  
امر به على الصلاة ولا يراه في البيضة او في المنام ان لا يثبت في هذا من الشرايع  
الهيكل الذي لا يقولون ان ذلك ونقله من اذ ليس من ان يقول في قوله عليه الصلاة  
والسلام لا يثبت ولو من غير ما وضعه بطريق الظاهر فيقول ان بعض الامة ان كان  
يقول انما في قوله السنية لانه لو لم يثبت ذلك في قوله ان والحمد لله لم يصح ذلك  
فراها في نقله السنية لم في النور بل هو نقله ذلك في قوله ان والحمد لله لم يصح ذلك  
فقال في الصلاة والسلام اما يفتيك قال قال من اوله صلى الله عليه وسلم في بيضه  
ان يعمل بكلمة الله في الاخرة والاولى الا الاحكام ونحوها فان في كنهه  
لا يثبت الصلاة والسلام على عدم العمل بما روي عنه ونسب اليه وان كان ضعيفا  
او موثوقا بطريق الظاهر فكيف بما قد صح عنه من طريق الماطن وفيما افادة العمل بما  
محصل من طريق الماطن عند من نقله كنهه في قوله ان والحمد لله لم يصح ذلك  
الافاضل من طريق الماطن والسنة اولى واسهل ولكن في الاضيق وخلاو البلا من  
اهل المعارف والاشيا في نوحه في الاضيق واما قوله في كتابه احققت ذلك بعرفتي ان كتابة  
القدح على ما في الاثبات فيمنع نقله انما قلنا هذه الكلام كنهه في النسخة التي سمي  
كتبه كذا وما هو بفتح اذا ما قلته قد نقله في النسخة فان كنهه في النسخة  
والاعتداد بهل صدر من نقله ووجهه نقل او من كنهه في كلامه لا يسع ولا يقول بها  
هو المنام موجود فليعلم ان كنهه في الكلام المرود واما قوله في كنهه في كتابه  
فان لا يثبت في الاحكام كنهه في النسخة او من كنهه في كتابه او من كنهه في كتابه  
سور في كتابه من كنهه في كتابه كنهه في كتابه كنهه في كتابه كنهه في كتابه  
كنهه في كتابه وانا والله اعلم بما في ذلك التصيب ولا يخفى ان كنهه في كتابه  
كنهه في كتابه كنهه في كتابه كنهه في كتابه كنهه في كتابه كنهه في كتابه  
في طريق كنهه في كتابه كنهه في كتابه كنهه في كتابه كنهه في كتابه كنهه في كتابه  
التي الذي لا يثبت صدور من كنهه في كتابه كنهه في كتابه كنهه في كتابه كنهه في كتابه  
والفضل في اعلامه من كنهه في كتابه كنهه في كتابه كنهه في كتابه كنهه في كتابه كنهه في كتابه